أردنيون يهربون المخدرات في السويداء!

السويداء- عبير صيموعة

بعد الاشتباه بوجود شخصين غريبين في أحد منازل بلدة عنز في ريف السويداء الجنوبي قام أحد الأهالي بإبلاغ مديرية ناحية الغارية التي قامت بتوقيف المذكورين و هم (محمد. ع. هـ) و (سند. ص. ش) أردنياً الجنسية ضبط بحوزة أحدهما مادة الحشيش ما استدعى توقيفهما.

وبالتحقيق معهما اعترفا بتخبئة كمية من الحشيش والحبوب المخدرة بجانب منزل مضيفهما المدعو (سلامة. م. م) في قرية عنز مدفونة في جانب منزله، وبناء عليه قامت الدوريات الشرطية بضبط كمية ستة آلاف حبة تراما دول هندية الصنع مغلفة ضمن ستين علبة في كل علبة مئة حبة وكمية ٨٥ كيلو غرام حشيش مخدر موزعة ضمن ٤٣٠ كفاً من مادة الحشيش المخدر ملفوفة بأكياس قماش بيضاء إضافة إلى بندقية روسية مع مذخر فارغ و هي صالحة للاستعمال

وبين مدير منطقة صلخد التي تتبع لها مديرية الغارية العقيد إحسان عيسى للوطن انه وبالتحقيق مع المذكورين تم إلقاء القبض على (معتز. ن. ش) وهو تاجر مخدرات في الأردن اعترف على باقي أعضاء العصابة التي امتهنت الاتجار بالمخدرات و ترويجها و هم (فرحان. ز. ر) وهو راعي أغنام في المشقوق و(عبدالله. ح. ح) راعي أغنام في عنز إضافة إلى (يامن. ز. ر) وأخيه (مؤمن و ابن أخيه عمران) و(أبو فهد. ز) من سكان المقوس في مدينة السويداء و(محمود. ح) و(محمد. س. ح) من عشائر السويداء إضافة إلى أشخاص من منطقة صلخد الملقب أبو محمد وأبو علي مجهولي الهوية و(وسام. ح).

وأكد عيسى إصدار مذكرات بحث بجميع الأشخاص الذين جرى الاعتراف عليهم أثناء التحقيق كما جرى مخاطبة قيادة الشرطة في المحافظة وتسليم الكميات المضبوطة لفرع المخدرات في السويداء.

سكيف لـ«الوطن»:

علاقتنا بوزارة العدل ليست بمستوى الطموح!

طرطوس- الوطن

وصف نقيب محامي سورية نزار سكيف العلاقة بين النقابة ووزارة العدل بأنها ليست بمستوى الطموح لكنها أفضل من السابق متوقعاً أن تصبح أفضل في المستقبل بعد الاجتماع الذي تم بين وزير العدل ومجلس النقابة في الفترة الأخيرة حيث تمت خلاله مناقشة كل القضايا الخلافية ضمن حوار شفاف تم في نهايته الاتفاق على منهجيات وآليات عمل بين النقابة والوزارة ، مشيراً إلى تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة وحل الأمور كافة متمنياً أن يكون لهذه اللجنة دور مهم في الفترة القادمة.

وأضاف سكيف في تصريح خاص لـ«الوطن» على هامش انعقاد مؤتمري فرعي النقابة في طرطوس واللاذقية نهاية الأسبوع الماضي: إن النقابة حريصة كل الحرص على السلطة القضائية واستقلاليتها وقوتها، ويدها ممدودة للتعاون معها بشخص الوزير والقضاة وتتمنى أن يكون فهم القاضي لدور المحامي فهماً موضوعياً وفق ما نص عليه القانون.

وقال سكيف: لقد عكست طروحات المحامين في مؤتمري طرطوس واللاذقية وعياً سياسياً ووطنياً كبيراً لديهم كما أكدت قراراتهم موقفهم الداعم والمؤيد للدولة السورية بشعبها وجيشها وقيادتها حيث أقرت الهيئة العامة في كل من طرطوس واللاذقية للمرة الأولى دعم المحامين الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية أو الاحتياطية من خلال تحمل الأعباء المالية عنهم (رسوم سنوية وغيرها) إضافة للدعم الكامل لأسر الشهداء من المحامين الذين وصل عددهم حتى الآن لـ١٢٠ شهيداً.

وأشار نقيب المحامين إلى أن طروحات المحامين تنوعت وشملت الجوانب السياسية والنقابية والقضائية، إضافة للجانب المتعلق بنتائج الحوار الوطني في سوتشي حيث أبدى البعض ملاحظات محددة على البيان الختامي للمؤتمر وقد قمنا بتوضيح كامل حول كل ما يتعلق بهذا المؤتمر ونتائجه.

وفيما يتعلق بالجانب القانوني طالب عدد من المحامين بتعديل قانون أصول المحاكمات وتمنوا أن يشهد تطويراً يخدم الأهداف العامة ويبتعد عن بعض الخصوصيات الشخصية، كما طالب البعض بالإسراع في تعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة المرفوع لوزارة العدل منذ فترة، وقانون الأحوال الشخصية الذي يفترض أن يكون عصرياً ووفق أسس منهجية الدولة.

نحو نصف الموقوفين المحالين تعاطي مخدرات

العلبي لـ«الوطن»: نستقبل يومياً من ٢٠ إلى ٥٠ موقوفاً من أقسام الشرطة في دمشق

محمد منار حميجو

كشف المحامي العام الأول بدمشق ماهر العلبي أن عدد الموقوفين الذين يحولون من أقسام الشرطة يوميا يتراوح بين ٢٠ إلى ٥٠ موقوفاً كمعدل وسطي، مؤكداً أنه في بعض الأيام يتم تحويل نحو ٦٠ موقوفاً بجرائم مختلفة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح العلبي أن نصف الموقوفين الذين يحالون إلى العدلية من المتهمين بجرائم المخدرات سواء تعاطي أم تهريب أم تجارة وما تبقى جرائم مختلفة، معلنا أنه تم في أحد الضبوط إحالة أكثر من ٢٥ شاباً بتهمة اللواطة والزواج المثلي والتحرش الجنسي.

وأشار العلبي إلى أنه أحياناً ترد إلى العدلية ضبوط تضمن عدداً من أسماء موقوفين من الممكن أن تتجاوز ٢٠ اسماً، مؤكداً أنه يتم التعامل مع الضبوط الواردة وفق الإجراءات القانونية. وأكد العلبي أنه لا يمكن تحديد نسبة الجرائم التي ترد إلى العدلية باعتبار أنه يومياً يرد عدد من الضبوط، مضيفاً: إلا أنه يمكن القول إن جرائم المخدرات هي الأكثر ولا سيما في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد التي لعبت دوراً سلبياً في ارتفاع معدل تعاطي المخدرات.

وكان مصدر قضائي كشف في وقت سابق أن نسبة ٦٠ بالمئة من الموقفين في القضاء بتهمة تعاطي المخدرات من الشباب تتراوح أعمارهم بين ١٤ إلى ٢٠ سنة مؤكداً أنه شريحة كبيرة من الشباب مستهدفون من مروجي المخدرات ولا سيما في المقاهي وأمام أبواب المدارس من الباعة الجوالة وأن المروجين يستغلون الوضع الراهن الذي تمر به البلاد لبيع المخدرات للفئة الشابة.

وكان العلبي صرح في وقت سابق أن لجنة الموقوفين المشكلة لدراسة أوضاع الموقوفين تزور سجن عدرا المركزي أسبوعياً للاستماع للسجناء مؤكداً أنها عالجت ٢٠٠ طلب من أصل ٤٠٠ طلب مقدمة من السجناء.

ضبط بـ٢٥ شاباً بتهم زواج مثلي ولواطة وتحرش جنسي

ولفت العلبي إلى أنه يرافق اللجنة ثلاثة قضاة من عدلية دمشق واثنان من ريفها وآخر من محكمة قضايا مكافحة الإرهاب، لافتاً إلى أن أعمال اللجنة شكلت أريحية سواء كان للسجناء أم المواطنين ولا سيما أنها ساهمت في العديد من إخلاءات السبيل وتسريع التقاضي.

لا يحق للنيابة العامة طلب رفع السرية المصرفية عن العملاء لأنهم ليسوا قضاة موضوع

في سياق آخر علق العلبي على تعميم مجلس الوزراء المتضمن بأنه لا يحق للنيابة العامة كشف السرية المصرفية للعملاء بقوله: قضاة النيابة ليسوا قضاة موضوع وبالتالي ليس لهم حكم، مشيراً إلى أن قاضي الحكم أو الموضوع ينظر في حيثيات الدعوى لإصدار الحكم الصحيح.

وأصدر مجلس الوزراء تعميماً تضمن أن الحق في كشف السرية المصرفية للعملاء المصرفيين يقتصر على قضاة الحكم من دون نظرائهم في النيابة العامة، واستناداً لذلك يمكن رفض المصرف المركزي الموافقة على أي طلب موجه من النيابة العامة لرفع السرية المصرفية.

وأضاف العلبي: مهمة قاضي النيابة تكييف الجرم وإبداء الرأي في القضية وللقاضي أن يأخذ به أو يخالفه وهو يمثل الحق العام، وبالتالي اختصاص طلب رفع السرية المصرفية للعملاء من اختصاص قاضي الموضوع، متوقعاً أن صدور التعميم جاء بناء على كتاب أحد قضاة النيابة برفع السرية المصرفية عن أحد العملاء.

وأكد العلبي أنه ليس بالضرورة أن يتم توجيه الكتاب الذي يسطره قضاة الحكم برفع السرية المصرفية عن أحد العملاء عبر المحامي العام إلى الجهة المختصة، موضحاً أنه يحق لقاضي الحكم أن يوجهه مباشرة لسرعة البت بالدعوى المنظورة.

وأشار العلبي إلى أن قضاة الحكم لا يتبعون للمحامي العام وهم مستقلون في الحكم، ضارباً مثلاً أنه يحق لمحكمة البداية المدنية أن تخاطب أي مصرف مباشرة دون الرجوع إلى المحامي العام.

وأوضح العلبي أن هناك قانوناً لحماية السرية المصرفية وبالتالي فإن رفع السرية لا تكون إلا في حال كان هناك جرم والقاضي الذي ينظر في القضية طلب رفع السرية المصرفية عن الأشخاص الواردة أسماؤهم في الدعوى لاكتمال إجراءات الدعوى.

وأحدثت وزارة العدل محاكم مصرفية مدنية للنظر في القضايا المصرفية ولاسيما فيما يتعلق بملف المتعثرين الذين ارتفع عددهم خلال الأزمة في خطوة اعتبرها حقوقيون لتخفيف الضغط عن المحاكم المدنية العادية ولاسيما في ظل الأزمة الراهنة التي لعبت دوراً بارزاً في زيادة عدد الدعاوى المصرفية.

كلام رسمي جداً

ارتياح لدى المواطنين لعودة واجهة المدينة إلى شكلها الطبيعي

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بتاريخ ٢٤/١/٢٠١٨ عدد ٢٨٢١ بعنوان: أزمة النقل مستمرة في اللاذقية بانتظار الحلول.

نورد رد مدير عام الشركة العامة للنقل الداخلي باللاذقية م. طلال عبد الله حورية فيما يتعلق:

اتضح وبعد عودة سرافيس خطي (جبلة والقرداحة) إلى مكانهما الطبيعي أسوة بباقي المناطق أن القرار إيجابي حيث إن نتائجه بدأت تظهر من حيث:

– ارتياح كبير للمواطنين القاطنين في منطقة (دوار الزراعة– اسبيرو) بسبب عودة واجهة المدينة إلى شكلها الطبيعي.

– عدم وجود ازدحامات وتوقف طويل للسرافيس ووجود الضوضاء والمنبهات إضافة إلى فتح مسارات لتمرير الغزارات المرورية بشكل أفضل.

– استمرار عمل الباصات من الصباح الباكر إلى الليل وبتواترات مقبولة ومناسبة مع الغزارات.

– ومع وجود باصات خط (الكراجات– الجامعة– دوار الزراعة) أصبح النقل ميسراً بشكل كبير لطلاب الجامعة حيث ازدادت عدد السفرات المنفذة من الكراج إلى الجامعة أي ازدياد عدد الركاب المنقولين في الساعة.

نشكر جهود السادة الإعلاميين ومتابعاتهم الجادة

محافظ اللاذقية
إبراهيم خضر السالم

المدرسون المتميزون يتنافسون على ٢٥ مركزاً

أبو خضرا لـ«الوطن»: نعمل على توظيف مخرجات الأولمبياد لتطوير مهارات المتقدمين الجدد

محمود الصالح

أجريت يوم أمس اختبارات المرحلة الأخيرة من مسابقات الأولمبياد العلمي للمدرسين في عامها الرابع بمشاركة ١٢٥ مدرساً ومدرسة من اختصاص الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء والمعلوماتية ، إذ شارك ٢٥ مدرساً ومدرسة في كل اختصاص هم من فازوا في اختبار المرحلة الأولى على مستوى المحافظات التي شارك فيها ١٣٨٧ مدرساً ومدرسة.

مدير إدارة الأولمبياد العلمي في هيئة التميز والإبداع علي أبو خضرا قال لـ«الوطن»: نحن في المرحلة الثانية من اختبار الأولمبياد العلمي للمدرسين وتشهد هذه السنة زيادة تقدر بحدود ١٠ بالمئة عما كانت عليه الأعداد في العام الماضي وهي أعلى نسبة يصل إليها عدد المدرسين المشاركين خلال السنوات الماضية، وهذا مؤشر جيد في الجانب الكمي.

وأشار أبو خضرا إلى أن الأولمبياد كشف النقاب عن الشريحة المتقدمة في هذا العام من خلال نتائج المسابقة في المرحلة الأولى ، والتي تمت مقارنتها في نتائج المتسابقين في السنوات الماضية على مستوى المحافظات فكان متوسط درجات المتقدمين لهذا العام يزيد عليه في السنوات السابقة ، وهذا يشير إلى تقدم في مستوى المشاركين.

وأضاف: نحن اليوم أمام نخبة من المتقدمين للاختبارات النهائية على مستوى القطر، وسيتم اليوم اختيار الخمسة الأوائل في كل اختبار ليكون عدد الفائزين في الاختبار النهائي ٢٥ فائزاً في جميع الاختصاصات، لافتاً إلى وجود جوائز وفق النظام المالي لهيئة التميز والإبداع يتراوح بين ١٠٠ ألف ليرة سورية إلى ٢٥٠ ألف ليرة سورية للمدرسين الفائزين، إضافة إلى الجوائز العينية التي تقدمها وزارة التربية.

وأوضح أبو خضرا أن مدة هذا الاختبار الكتابي ٤ ساعات والأسئلة التي وضعت تحاكي المعيار العالمي لأسئلة الطلاب من حيث التنظيم والآلية ومستوى الأسئلة مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى المعرفي لهذه الشريحة من المتسابقين.

وأشار مدير إدارة الأولمبياد إلى وجود محطات في مسيرة المسابقة تمثلت نقاط القوة فيها بالقدرة على توصيف الأهداف والشريحة والمؤشرات والاختبارات، بينما نقاط الضعف الواضحة كانت على المستوى التنسيقي بين إدارة الأولمبياد ووزارة التربية على المستوى الإداري للمسابقة، ولذلك أدرجنا ضمن خطتنا لهذا العام إقامة ورشة عمل بالتنسيق مع وزارة التربية لكونها الشريك في هذه المسابقة لطرح نقاط الضعف للمناقشة ووضع الحلول المقترحة، إضافة إلى رسم المسار المستقبلي للمسابقة ابتداء من التنظيم والجوانب الإدارية والجانب العلمي وتحديد دور وزارة التربية وإدارة الأولمبياد في هذه المسابقة، وصولاً إلى توظيف واستثمار مخرجات الأولمبياد العلمي للمدرسين في تطوير العملية التربوية ، لأن نقاط الضعف.

وبين أبو خضرا أنه تم خلال السنوات الماضية وضع خريطة لاستثمار هذه الطاقات في المحافظات بحسب كل اختصاص في مجال عمل الأولمبياد بشكل عام ولاسيما بالنسبة لطلاب الأول الثانوي. اليوم نعمل على استثمار هذه الشريحة في المنظومة التربوية، مشيراً إلى وضع خطة لانخراط الفائزين في عملية تدريب الأولمبياد العلمي في المحافظات.

وقال: اليوم وصلنا إلى تكليف المدرسين الفائزين في الأولمبياد العلمي ضمن اللجان الفرعية للأولمبياد، منوهاً بأن اللجان كانت تتكون في السابق من مدرسين من دون أي معايير، أما الآن شُكلت اللجنة على أن يكون فيها عضوان من كل اختصاص من الجامعة أو الكلية الموجودة في محافظة تلك اللجنة، إضافة إلى المدرسين الفائزين في كل اختصاص من أبناء المحافظة إن وجدوا وإلى الطلاب الفائزين في الأولمبياد العلمي على المستوى العالمي والحاصلين على جوائز أو ميداليات عالمية ، بهدف التكامل لتطوير عملية التدريب في كل محافظة وفق عمل مؤسساتي.

١,٧ مليار ليرة رسوم مستوفاة عن ١٧٠ ألف مركبة في حماة

حماة - محمد أحمد خبازي

كشف مدير النقل في حماة عامر السيد لـ«الوطن» أن إجمالي عدد المركبات المسجلة لدى المديرية بلغ العام الماضي نحو ١٧٠ ألف مركبة، وأن الرسوم المستوفاة عنها بلغت ١,٧ مليار ليرة.

وذلك رغم الصعوبات التي تواجه عمل المديرية والدوائر التابعة لها في المناطق، وأبرزها قلة عدد الموظفين، والحاجة ماسة لدراسة الملاك العددي للمديرية نظراً لحجم العمل الكبير الذي يقوم به الموظف إذ وصل عدد المعاملات التي نفذت خلال العام الماضي إلى ٧١ ألف معاملة.

وأكد السيد بدء المديرية بإجراءات تسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين وإعطاء دوائر النقل الفرعية صلاحيات بإجراء العديد من المعاملات كمنح بيان الملكية وسند التمليك وتجديد الرخص والفحص الفني للمركبات ونقل ملكية ووضع وفك الرهن وتبديل اللون.. إلخ.

وأشار السيد إلى تأمين ٣ أجهزة لكشف تزوير أرقام المركبات وتوزيعها على المركز بمدينة حماة وآخر في سلمية وثالث يتم التناوب عليه في العمل بين دوائر مصياف وسلحب والسقيلبية، لتخفيف الأعباء عن المواطنين في التنقل والسفر إلى مدينة حماة لإجراء عمليات الفحص الفني للمركبات، إضافة إلى وجود مندوبين في المركز والدوائر الفرعية ممثلين عن كل الجهات ذات العلاقة كشرطة المرور والتأمينات الاجتماعية ونقابة النقل البري والبريد وغيرها لتصدير الوثائق إضافة إلى صندوق للمالية لقطع إرساليات الرسوم للمركبات.

ولفت السيد إلى خطة المديرية لإحداث دائرة نقل فرعية في مدينة محردة والتنسيق مع المحافظة ومجلس المدينة لتوفير مقر للدائرة الذي يجب أن يتوافر فيه ٤ غرف إضافة إلى ساحة خاصة بحدود ألف متر مربع لوقوف السيارات للفحص الفني مشيراً إلى أن افتتاح هذه الدائرة سيساهم في توفير العناء وتقديم خدمات كبيرة لنحو ١٠٠ ألف مواطن من سكان المنطقة خاصة في مجال خدمات الفراغ والبيع والنقل والمعاملات الأخرى.